مبادرة أنير

مشروع إصلاح السياسات الرقمية في ليبيا

الإطار المشترك للقيم والمبادئ

الميثاق الرقمي الليبي

للمؤسسات التجارية وغير التجارية في ليبيا

أعدّت هذه المسودة:

مجموعة العمل المتخصصة في إعادة صياغة السياسات العامة الرقمية

بقيادة مبادرة أنير بالتعاون مع مجتمع الإنترنت - ليبيا

مشروع إصلاح السياسات الرقمية في ليبيا

مارس 2026

وثيقة عمل للمشاورة العامة — غير رسمية

تمهيد

في خضم التحول الرقمي الذي يعيشه العالم، وفي غياب إطار تشريعي ليبي شامل ينظم الفضاء الرقمي، تبرز الحاجة الملحة إلى ميثاق طوعي تلتزم بموجبه المؤسسات الرائدة بمنظومة قيم ومبادئ تحمي المواطن الليبي في الفضاء الرقمي وتُرسي أُسس الثقة والمساءلة. هذا الميثاق ليس استباقاً للتشريع بل هو نموذج عملي يُثبت أن الحماية الرقمية ممكنة قبل أن يُصدر القانون. كل مؤسسة تنضم إليه تُسهم في بناء المعيار الذي سيُشكّل التشريع المستقبلي. يستند هذا الإطار إلى مخرجات مجموعات العمل متعددة الأطراف وإلى المسودات التشريعية والسياساتية الصادرة عن المشروع، وإلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الفضاء الرقمي.

أولاً: الرؤية المشتركة

نؤمن بأن ليبيا تستحق فضاءً رقمياً آمناً ومفتوحاً وعادلاً — فضاءً يحترم كرامة المواطن ويصون خصوصيته ويُتيح له الوصول إلى المعلومات والتعبير بحرية ويُعامله بصدق وشفافية.

نؤمن بأن هذا الفضاء لا ينتظر قانوناً ليُبنى — بل يُبنى بقرار كل مؤسسة أن تلتزم بالقيم التي تريد أن يقوم عليها الفضاء الرقمي الليبي.

ثانياً: القيم الأساسية المشتركة

تشترك جميع المؤسسات الموقّعة على هذا الميثاق في الإيمان بالقيم الأساسية الآتية والسعي إلى تجسيدها في ممارساتها اليومية:

1 كرامة الإنسان

كل مواطن له حق أصيل في الكرامة في الفضاء الرقمي. تعاملنا مع بيانات الأفراد وخدماتهم يعكس احترامنا لهم كبشر لا كأرقام أو مصادر بيانات.

2 الخصوصية حق لا امتياز

الخصوصية ليست خاصية إضافية — هي حق أساسي. نجمع من البيانات أقل ما يمكن، ونحميها بأفضل ما لدينا، ولا نُفصح عنها إلا بمسوّغ حقيقي.

3 الشفافية مع المسؤولية

نُخبر الناس بما نفعله ببياناتهم وكيف نتخذ قراراتنا وما هي حقوقهم. الشفافية ليست علاقات عامة — هي التزام نحاسَب عليه.

4 العدالة في الوصول

لا تكون التقنية أداةً للإقصاء. نسعى لأن تصل خدماتنا لمن يحتاجها بصرف النظر عن موقعه الجغرافي أو وضعه الاقتصادي أو إعاقته.

5 حرية التعبير والمعلومات

الإنترنت المفتوح ثروة جماعية. لا نقيد وصول الناس إلى المعلومات ولا نُبطئ خدماتهم ولا نحجب محتواهم المشروع إلا بمسوّغ قانوني حقيقي وشفاف.

6 الأمن دون مراقبة جماعية

الأمن الرقمي ضرورة لا نتنازل عنها. لكن الأمن الحقيقي يحمي الناس ولا يستخدمهم. نرفض أن تُحوَّل أدواتنا إلى أدوات مراقبة جماعية.

7 المساءلة والانفتاح على النقد

نقبل المراجعة والنقد ونُقرّ بأخطائنا. مؤسسة لا تقبل المساءلة لا تستحق الثقة. نُصدر تقارير دورية ونفتح أبوابنا للتدقيق المستقل.

8 لا ضرر أولاً

في أي قرار يخص البيانات أو الخدمات يكون السؤال الأول: هل يمكن أن يضر هذا أحداً؟ إذا كانت الإجابة نعم نتوقف ونُعيد التفكير.

ثالثاً: المبادئ التشغيلية المشتركة

تترجم القيم أعلاه إلى مبادئ تشغيلية تُطبَّق في القرارات اليومية:

3-1 مبدأ الحد الأدنى من البيانات

لا نجمع من بيانات الناس إلا ما نحتاجه فعلاً لتقديم الخدمة المحددة. كل حقل إضافي في نموذج التسجيل أو كل معلومة إضافية تُجمع تستلزم مبرراً واضحاً.

3-2 مبدأ الشفافية الاستباقية

لا ننتظر حتى يُسأل الناس لنُخبرهم بما نفعله ببياناتهم وخدماتهم. نُفصح ابتداءً وبلغة مفهومة.

3-3 مبدأ التناسب

أي قيد على الخدمة أو الوصول أو البيانات يجب أن يكون متناسباً مع الهدف منه. الإجراءات المفرطة تُلحق ضرراً حتى لو كانت نيتها حسنة.

3-4 مبدأ الإشراف البشري

القرارات الجوهرية التي تمس حقوق الأفراد لا تُترك للأتمتة وحدها. يجب أن يكون بإمكان الشخص الطعن في القرار والحصول على مراجعة بشرية.

3-5 مبدأ عدم الانتقام

لا نُعاقب أي شخص على ممارسة حقوقه الرقمية — سواء طلب الاطلاع على بياناته أو قدم شكوى أو رفض الموافقة على جمع بياناته.

3-6 مبدأ التحسين المستمر

نعترف بأننا لن نصل إلى الكمال دفعة واحدة. نلتزم بمراجعة ممارساتنا سنوياً والتحسين المستمر بناءً على الدروس المستفادة والمعايير المتطورة.

رابعاً: نطاق الالتزام وآليات المتابعة

4-1 من يمكنه الانضمام؟

الميثاق مفتوح لأي مؤسسة تعمل في الفضاء الرقمي الليبي وتوافق على هذا الإطار المشترك من القيم والمبادئ. تلتزم كل مؤسسة بالانضمام إلى الملحق الخاص بقطاعها (الاتصالات أو المنظمات غير الحكومية) إضافةً إلى هذا الإطار المشترك.

4-2 آليات المتابعة والمساءلة

التقارير السنوية: تُصدر كل مؤسسة تقريراً سنوياً يُقيّم التزامها بمؤشرات الأداء المحددة في ملحق قطاعها.

الاعتراف الرمزي: تحصل المؤسسات الملتزمة على شارة «الميثاق الرقمي الليبي» تُستخدم في موادها الإعلامية والتعاقدية.

القائمة العلنية: تُنشر قائمة المؤسسات الموقّعة على موقع مبادرة أنير وتُحدَّث باستمرار.

الإزالة عند الإخلال: إذا أخلت مؤسسة بالتزاماتها الجوهرية تُمنح مهلة للتصحيح فإن لم تستجب تُزال من القائمة وتُسحب الشارة.

4-3 مؤشرات الأداء الأساسية

مؤشر الأداء	الجهة
نشر سياسة الخصوصية علناً	✓ إلزامي
تقرير شفافية سنوي	✓ إلزامي
آلية شكاوى فعّالة	✓ إلزامي
تدريب سنوي للموظفين	✓ إلزامي
مراجعة مستقلة دورية	كل سنتين
حظر بيع بيانات المستخدمين	✓ مطلق
إخطار عند انتهاك البيانات	خلال 72 ساعة

خامساً: المراجعة والتطوير

يُراجَع هذا الإطار المشترك سنوياً بمشاركة الموقّعين ومجتمع الإنترنت ليبيا ومنظمات حقوق الإنسان الرقمية. هدف المراجعة رفع مستوى المتطلبات تدريجياً مع تطور السياق التشريعي والتقني. المؤسسات الموقّعة تُشارك في عملية المراجعة وتمتلك حق الاعتراض على أي تعديلات جوهرية.

هذا الإطار أُعدّ في إطار ضمن نشاطات مشروع اصلاح السياسات الرقمية في ليبيا، بقيادة مبادرة أنير بالتعاون مع مجتمع الإنترنت ليبيا ومجموعات العمل متعددة الأطراف.

الميثاق الرقمي الليبي

وثيقة التعهد الطوعي

لمزودي خدمات الإنترنت والاتصالات

أعدّت هذه المسودة:

مجموعة العمل المتخصصة في إعادة صياغة السياسات العامة الرقمية

بقيادة مبادرة أنير بالتعاون مع مجتمع الإنترنت - ليبيا

مشروع اصلاح السياسات الرقمية في ليبيا

مارس 2026

وثيقة عمل للمشاورة العامة — غير رسمية

ديباجة التعهد

نحن، الموقّعون أدناه بصفتنا ممثلين قانونيين لمزود خدمات الاتصالات المُشار إليه في هذه الوثيقة، نُقرّ بأن العمل في قطاع الاتصالات يمنحنا موقعاً محورياً في حياة المواطنين الليبيين الرقمية، وما يترتب على ذلك من مسؤولية عميقة.

انطلاقاً من إيماننا بالقيم والمبادئ المُدرَجة في الإطار المشترك للميثاق الرقمي الليبي، وحرصاً على بناء قطاع اتصالات يُعامل مشتركيه بصدق واحترام، نلتزم طوعياً بما يلي:

أولاً: تعهداتنا تجاه مشتركينا

1. نحترم حياد الشبكة ولا نُمايز بين التطبيقات والمحتوى المشروع.
2. نحمي خصوصية اتصالات مشتركينا ولا نُفصح عنها إلا بأمر قضائي نافذ.
3. لا نبيع بيانات مشتركينا أو نستخدمها لأغراض إعلانية أو تجارية لصالح أطراف ثالثة.
4. نُخطر مشتركينا قبل أي تعليق أو إنهاء للخدمة وفق الجدول الزمني المعتمد في سياساتنا.
5. نُفصح علناً عن مؤشرات جودة خدمتنا الفعلية مقارنةً بالمُعلَن.
6. نوفر آلية شكاوى فعّالة ونلتزم بالرد خلال خمسة أيام عمل.
7. نُبقي خدمة الطوارئ متاحة مجاناً دائماً لجميع المشتركين.

ثانياً: تعهداتنا في مجال الشفافية

1. نُصدر تقرير شفافية سنوياً يكشف عدد الطلبات الرسمية الواردة وعدد حالات الحجب.
2. نُفصح عن جميع ممارسات إدارة الشبكة التي تؤثر في تجربة المشترك.
3. نُنشر شروط خدمتنا بلغة واضحة ومفهومة ونُخطر المشتركين بأي تعديلات جوهرية قبل شهر.
4. ننشر قائمة الجهات الرسمية التي استجبنا لطلباتها (عدداً لا تفاصيل) في تقريرنا السنوي.

ثالثاً: تعهداتنا في مجال الأمن الرقمي

1. نُطبّق معايير أمن شبكة معتمدة دولياً ونُجري اختبارات اختراق سنوية.
2. لا نُثبّت أجهزة أو برمجيات تحتوي على ثغرات مقصودة أو بوابات خلفية.

3. نُخطر مشتركينا المتضررين من أي انتهاك أمني خلال اثنتين وسبعين ساعة.
4. نمتلك خطة استمرارية معتمدة ونختبرها سنوياً.

رابعاً: تعهداتنا في مجال الاستجابة للطلبات الرسمية

1. لا نستجيب لأي طلب وصول لبيانات مشترك إلا بموجب أمر قضائي نافذ.
2. لا نحجب أي موقع أو خدمة دون أمر قضائي محدد.
3. نُخطر المشترك المتضرر من قرار الحجب وأسبابه العامة.
4. نرفع كل طلب مشبوه أو متجاوز للنطاق إلى فريقنا القانوني قبل أي استجابة.

خامساً: مؤشرات الأداء التي سنُقيَّم وفقها

نلتزم بقياس أدائنا وفق المؤشرات الآتية والإفصاح عنها في تقريرنا السنوي:

المؤشر	الهدف	الحالة
نشر سياسة الخصوصية بلغة واضحة	100%	
الرد على شكاوى المشتركين خلال 5 أيام عمل	≥ 90%	
إصدار تقرير الشفافية السنوي	سنوياً	
اختبار الاختراق الأمني	سنوياً	
تدريب الموظفين على الأمن الرقمي	سنوياً	
الإخطار بانتهاكات البيانات خلال 72 ساعة	100%	
إخطار مسبق قبل قطع الخدمة	100%	

سادساً: آلية المراجعة الداخلية

نُعيّن موظفاً مسؤولاً عن متابعة الالتزام بهذا التعهد يرفع تقريراً ربع سنوياً للإدارة العليا ومجلس الإدارة. كل عام نُجري مراجعة مستقلة لمدى التزامنا ونضع خطة تحسين للعام القادم.

سابعاً: التوقيع والالتزام الرسمي

بتوقيعنا على هذه الوثيقة نُقرّ بأننا اطلعنا على الإطار المشترك للميثاق الرقمي الليبي وملحق مزودي الاتصالات ونلتزم طوعياً بجميع ما ورد فيهما.

الممثل القانوني المُفوَّض للمؤسسة:

الاسم الكامل: _____

المسمى الوظيفي: _____

اسم المؤسسة: _____

التوقيع: _____

الختم الرسمي للمؤسسة:

التاريخ: _____ / _____ / _____

ملاحظة: يُرسل توقيع هذه الوثيقة إلى مبادرة أنير على العنوان الإلكتروني xxx@anir.ly لإدراج المؤسسة في القائمة الرسمية للموقّعين.

الميثاق الرقمي الليبي

وثيقة التعهد الطوعي

للمنظمات غير الحكومية

أعدّت هذه المسودة:

مجموعة العمل المتخصصة في إعادة صياغة السياسات العامة الرقمية

بقيادة مبادرة أنير بالتعاون مع مجتمع الإنترنت - ليبيا

مشروع اصلاح السياسات الرقمية في ليبيا

مارس 2026

وثيقة عمل للمشاورة العامة — غير رسمية

ديباجة التعهد

نحن، الموقّعون أدناه بصفتنا ممثلين قانونيين للمنظمة المُشار إليها في هذه الوثيقة، ندرك أن عملنا الإنساني والتنموي يضعنا في موقع مسؤولية استثنائية تجاه الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع الليبي.

نؤمن بأن حماية مستفيدينا في الفضاء الرقمي ليست مجرد التزام قانوني — بل هي شرط أخلاقي لشرعية عملنا. انضمامنا إلى الميثاق الرقمي الليبي تعبير عن هذا الإيمان وتجسيد له.

أولاً: تعهداتنا تجاه مستفيدينا

1. نجمع من بيانات مستفيدينا أقل ما يمكن ولا نجمع إلا ما يستلزمه تقديم الخدمة.
2. نحصل على موافقة مستنيرة حرة قبل جمع أي بيانات ونُبيّن للمستفيد حقه في الرفض دون عواقب.
3. لا نُفصح عن هوية مستفيدينا لأي جهة — بما في ذلك الجهات الحكومية والمانحون — دون تقييم أمني مسبق وموافقة قانونية.
4. نحمي بيانات المستفيدين بإجراءات تقنية وتنظيمية ملائمة تتناسب مع مستوى الحساسية.
5. نُخطر المستفيدين المتضررين من أي انتهاك لبياناتهم في أسرع وقت ممكن.
6. نوفر آلية آمنة وسرية للشكاوى يستطيع مستفيدونا استخدامها دون خوف.

ثانياً: تعهداتنا في مجال الشفافية والمساءلة

1. نُصدر تقريراً سنوياً يشمل إنجازاتنا وتحدياتنا وقوائمنا المالية الموجزة.
2. نُنشر سياسة حماية البيانات الخاصة بنا بلغة واضحة ومفهومة.
3. نُبلّغ مجلس إدارتنا بكل طلب رسمي لبيانات مستفيدينا وبكل قرار استجابة اتخذناه.
4. نحصر استخدام بيانات المستفيدين في الغرض الذي جُمعت من أجله ولا نستخدمها للدعاية أو جمع التبرعات دون موافقة مستقلة.

ثالثاً: تعهداتنا في مجال الأمن الرقمي

1. نُطبّق معايير أمن رقمي ملائمة للسياق الليبي الحساس وندرّب موظفينا الميدانيين عليها.
2. نُعدّ بروتوكول الاستجابة للحوادث الأمنية ونُراجعه سنوياً.

3. نُطبّق سياسة مغادرة الموظفين التي تحمي بيانات المستفيدين عند إنهاء أي خدمة.
4. لا نستخدم أدوات رقمية تُعرّض بيانات المستفيدين لخطر المراقبة غير المصرح بها.

رابعاً: تعهداتنا في مجال الاستجابة للطلبات الرسمية

1. لا نستجيب لأي طلب رسمي شفهي لبيانات مستفيدينا — نطلب دائماً توثيقاً كتابياً.
2. نُحيل كل طلب رسمي للمستشار القانوني قبل أي استجابة.
3. نرفض تقديم أي بيانات قد تُعرّض سلامة مستفيدينا للخطر بصرف النظر عن الجهة الطالبة.
4. نُوثّق كل طلب رسمي ونُبلّغ به مجلس إدارتنا والجهة المانحة الرئيسية.

خامساً: مؤشرات الأداء التي سنُقيّم وفقها

نلتزم بقياس أدائنا وفق المؤشرات الآتية والإفصاح عنها في تقريرنا السنوي:

الحالة	الهدف	المؤشر
	100%	**نشر سياسة حماية البيانات علناً**
	سنوياً	**تدريب الموظفين على الأمن الرقمي**
	سنوياً	**إصدار التقرير السنوي**
	100%	**آلية شكاوى المستفيدين معتمدة وفعّالة**
	100%	**إجراءات الموافقة المستنيرة مطبّقة ميدانياً**
	100%	**بروتوكول الاستجابة للطلبات الرسمية معتمد**
	100%	**سياسة مغادرة الموظفين مُطبَّقة**
	كل سنتين	**مراجعة مستقلة دورية لممارسات الخصوصية**

سادساً: آلية المراجعة الداخلية

نُعيّن مسؤولاً عن حماية البيانات يرفع تقريراً ربع سنوياً لمجلس الإدارة. كل عام نُجري مراجعة لمدى التزامنا بهذا التعهد ونُعدّ خطة تحسين للعام القادم نُنشرها ضمن تقريرنا السنوي.

سابعاً: التوقيع والالتزام الرسمي

بتوقيعنا على هذه الوثيقة نُقرّ بأننا اطلعنا على الإطار المشترك للميثاق الرقمي الليبي وملحق المنظمات غير الحكومية ونلتزم طوعياً بجميع ما ورد فيهما. ونُقرّ بأن انضمامنا طوعي وأن مغادرة الميثاق مشروطة بإشعار مسبق وتفسير علني.

الممثل القانوني المُفوَّض للمنظمة:

الاسم الكامل: _____

المسمى الوظيفي: _____

اسم المؤسسة: _____

التوقيع: _____

الختم الرسمي للمؤسسة:

التاريخ: _____ / _____ / _____

ملاحظة: يُرسل توقيع هذه الوثيقة إلى مبادرة أنير على العنوان الإلكتروني salam@annir.ly لإدراج المنظمة في القائمة الرسمية للموقّعين.

هذا الإطار أُعدّ في إطار ضمن نشاطات مشروع اصلاح السياسات الرقمية في ليبيا، بقيادة مبادرة أنير بالتعاون مع مجتمع الإنترنت ليبيا ومجموعات العمل متعددة الأطراف.